

حر فاما كان نحو ليت ولعل وكان وما ولا او فعلا نحو علم وكان
 لانه اذا دخلت عليه سقط اعتبار صدارة معنى الشرط
 الذي اعتبر فيه تضعف معنى الشرط لا يتفاء لازمه الذي
 هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على خبره وانما جاز دخول
 على خبر ان الكسوة مع انها من النواسخ لعدم تأثيرها
 في معنى الجملة فكان وجودها كالعهد وان المفتوحة وان كان
 لها تأثير في المعنى لكنها كالمكسوة لا اشتراكها في
 افادة التحقيق والمحقق ايضا لكن للاشتراك في
 جواز العطف على محل اسمها ويذكر عليه هذا الجواز القربان
 التحريم وكلام القصي كقولهم تعالى واعلموا انما نعتمهم
 فان نكته خمسة وللرسول وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم
 قاليا لكم ولكنما يقضى فسوف يكون ومثال ان ياتي بالمتن
 نعم المفهوم الصريح من كلامه هنا اختصاص جواز الدخول
 بخبر هذه الثلاثة ومنع كان لدخوله في السائر وهو المرفوع
 الكلام طالع التسهيل ولب الالاب ومن كلامه في الامتحان
 جواز الدخول على خبره ايضا على ما هو الصحيح ومن كلامه في
 كتابيه تدافع ظاهر فافهم نحو الذي ياتي في اول الدار فله
 درهم قال الفاضل عمام الاول في الدار لئلا يتوهم
 ان الترتيب في الصلة دون التمثيل مثال المبتدأ الموصوف
 بفعل او ظرف وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفترون منه
 فانه ملائمة مثال الموصوف الموصول بفعل اللاخل عليه
 ان والفار وان لم يكن سببا للملاقاة الميت لكنه سبب
 الحكم بينهما وعلموا فسر الرضى للحاجة الى هذا التاويل
 فافهم

فافهم نحو رجل ياتي في اول الدار فله درهم مثال المنكرة
 الموصوفة باحد ما وغلام رجل ياتي في اول الدار فله درهم
 مثال المضاف اليها ونحو غلام الذي ياتي في اول الدار فله
 درهم وكل رجل عالم فله درهم مثال لكل مضاف الى نكرة
 موصوفة بمفرد وكل رجل فله درهم مثال لكل مضاف الى
 نكرة غير موصوفة اصلا وفي غيرهما اي المواضع المذكورة
 لا يجوز دخول الفاء على الخبر لانها سبب موجب ويجوز
 والمرفوع الخامس من التسعة اسم باب كان اي نكرة وهو
 الافعال الناقصة بعرفه لظهوره مما سبق لانه لما بين في
 بحث التمثيل العامل ان باب كان لا يدخل الاعلى المبتدأ
 والخبر في الاصل ويسمى مرفوعا اسما وعلم من تعريف المبتدأ
 كونه مستندا اليه ظهر انه الاسم المستند للخل باب كان
 وحكمه حكم الفاعل في انه لا يكون الاسما او مؤولا به
 وفي عدم جواز تقديمه على عامله وفي عدم جواز حذفه
 من غير المصدر في كونه مفعلا او مفعولا وفي كون المضمير مستترا
 او بارزا الى اخر ما ذكر في بحث العامل والمرفوع السادس
 خبر باب ان اي الحروف المنبهة بالفعل ليرغب لظهوره
 مما سبق ايضا فتذكر وامر اي حكمه كما مر خبر المبتدأ في
 كونه حللا ومتعلبا ومفردا وجملة ومحدوفا ومذكورا
 وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا له بوجود الشرايط
 وامتناع الموانع فلا يرد ان زينب متمتع مع جواز ابن زيد
 لكن لا يجوز تقديمه اي خبره على اسمها كارت باب ان كونه
 فرع الفعل على ما سبق بحقيقته يجعل عمله الفرعي وهو تقدم

مطلب اسم باب كان

مطلب خبر كانات